

# المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة والحق في التعليم

ورقة إحاطة من الحملة العالمية للتعليم

## ما هي الاتجاهات من حيث المدارس الخاصة ذات الرسوم المتدنية (LFPS)؟

تشير الأرقام إلى وجود توسع كبير في المدارس الخاصة ذات الرسوم المتدنية في العديد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي لا تزال تكافح من أجل تحقيق الحق في التعليم للجميع. وهناك زيادة سريعة وملحوظة في بلدان معينة مثل الهند وباكستان وبيرو ونيجيريا وكينيا، وغانا.

• **التوسع في السلاسل الهادفة إلى الربح.** هناك سبب محتمل لهذا الاتجاه التصاعدي في توسع سلاسل المدارس الخاصة الريحية ذات الرسوم المنخفضة. ويشمل ذلك أكاديميات الجسر الدولية (كينيا ونيجيريا والهند وأوغندا و- على نحو مثير للجدل - ليبيريا) للحصول على مزيد من المعلومات انظر الفصل 2، دراسة الحالة 2A في مجموعة أدوات أسبقية الصالح العام على الربح الخاص، وأوميجا (غانا)، والمدارس الثانوية (APEC) في الفلبين.

• **أنصار السلاسل الهادفة إلى الربح.** ومن بين المؤيدين شركة بيرسون وهي أكبر شركة تعليمية في العالم التي تستثمر بشكل متزايد في أفريقيا وآسيا في مستويات ما قبل التعليم الابتدائي والابتدائي والثانوي. وقد جاء الدعم أيضاً من أصحاب المليارات من المحسنين مثل بيل غيتس ومارك زوكربيرغ. وهناك أيضاً دعم من المانحين - بما في ذلك الدعم من منظمات ثنائية مثل وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DfID)؛ والمصارف الإقليمية، مثل مصرف التنمية الآسيوي؛ والبنك الدولي (بما في ذلك المؤسسة الإنمائية الدولية). فعلى سبيل المثال، استثمر البنك الدولي، من خلال مؤسسة التمويل الدولية التابعة له (10 ملايين دولار أمريكي لتوسيع أكاديميات الجسر الدولية في كينيا وخارجها، ولجذب شركات أخرى.

• **هوامش الربح.** وتشمل المدارس الهادفة إلى الربح مدارس لمرة واحدة يديرها فرد «إدوبرينورس»، وتسعى سلاسل المدارس المدعومة من قبل المستثمرين على نطاق واسع لتحقيق أرباح كبيرة. وهناك مبالغ كبيرة يمكن أن تجني من رسوم منخفضة نسبياً. ومن هوامش الربح من جمع الرسوم من قبل المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة (LFPS)، فإن أعمال تجارية تعليمية أكبر تحقق أرباح من خلال تطوير الكتب المدرسية والمبيعات، ومن تطوير المناهج، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## ما هي المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة؟

على مدى السنوات القليلة الماضية، كان هناك توسع سريع في ما يطلق عليه عموماً «المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة» - التي يشار إليها أيضاً باسم «منخفضة التكلفة» أو «برسوم معقولة» - في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

إن السمات الرئيسية لهذه المدارس هي أنها مدارس علمانية تتقاضى رسوماً وتستهدف الفئات الفقيرة نسبياً (بدلاً من النخب الغنية) التي غالباً ما تدفع لمدارس تعليم خاص باهظة التكلفة. وتعتبر هذه المدارس بعيدة عن أن تكون جديدة، ولكن الأدلة المتاحة تشير إلى نمو كبير لها في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، يمكن أن تختلف هذه المدارس في تفاصيل الهيكل والملكية والتشغيل.

• **الحالة:** في بعض الأحيان يتم تسجيل مثل هذه المدارس رسمياً وتكون معترف بها من قبل الدولة، والبعض الآخر يعمل بشكل غير رسمي ودون أي رقابة تنظيمية.

• **الملكية:** العديد منها عبارة عن مدارس صغيرة مملوكة من قبل فرد يعمل لحسابه ولكن هناك أيضاً ظاهرة متنامية من سلاسل مدارس ذات رسوم منخفضة مملوكة من شركات أكبر. جميع المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة (LFPS) تقرض رسوم، ولكن بعضها ليس لتحقيق الربح في حين يتم تشغيل العديد من المدارس الأخرى كعمل تجاري لكسب المال.

• **التعليم والتعلم:** تقوم المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة عادة بتوظيف معلمين غير مؤهلين، يتقاضون رواتب أقل بكثير مع قدر أقل من الأمن الوظيفي مقارنة بالمدارس الحكومية. فالعديد منهم يتجهون صراحة إلى مهنة التعليم باعتبارها وظيفة ذات مهارات متدنية ومنخفضة الأجر، وليس كمهنة محترفين. في العديد من مدارس السلسلة، يتم إعطاء المعلمين «نص» (على جهاز لوحي، على سبيل المثال) لتلاوته للأطفال. وإن العديد من المدارس الخاصة ذات الرسوم المتدنية (LFPS) لديها تركيز على اجتياز الاختبارات الرسمية، وأن درجات الاختبار هي الأداة التسويقية الهامة لجذب المزيد من «العملاء».

• **عدم المساواة والفصل بين الجنسين بشكل منهجي:**  
قد يساهم توسع نطاق المدارس الخاصة ذات الرسوم المتدنية (LFPS) في زيادة التقسيم الطبقي لنظم التعليم، وهي مدارس تختلف فيها الجودة - بمختلف نقاط الأسعار - وتناسب مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية. ويترك ذلك نظاما عاما مهملا، لا يكون فيه للأسر ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي الأكبر نسبيا أي مصلحة، ولا تخدم على نحو متزايد إلا الأطفال المهمشين. وهذا يسهم في عدم المساواة، والفصل الاجتماعي، والتقسيم الاجتماعي الأوسع، ويقوض الدور الذي يلعبه التعليم كصالح عام.

• **فشل الجودة:** في حين أن العديد من المدارس الحكومية تعاني من قصور في الأداء، فإن المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة بشكل عام لا توفر نوعية أفضل. وقد وجدت مراجعات صارمة للأدلة المتاحة من بلدان متعددة عدم وجود ميزة واضحة في نوعية التعليم في مدارس في القطاع الخاص - وهي نسبة أقل بكثير بالنسبة إلى المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة - بمجرد النظر في المزايا الاجتماعية (دخل الأسرة، والوالدين المتعلمين، والتغذية الأفضل، وما إلى ذلك). وتحفظ المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة بتكاليف «منخفضة» إلى حد كبير وذلك من خلال توظيف معلمين غير مؤهلين يعقود لفترات قصيرة ودفع أجور خط الفقر، وأحيانا تكون أقل من الحد الأدنى للأجور، وباستثمارات محدودة في البنية التحتية والمواد. وإن الحفاظ على رسوم «منخفضة»، مع استهداف تحقيق الربح في كثير من الأحيان، لا يُفضي إلى تعليم جيد.

• **فشل الاستدامة:** تخضع المدارس ذات الرسوم المنخفضة للإغلاق المتكرر، بسبب عدم الاستدامة أو - في كثير من الأحيان - لأنها غير مسجلة بشكل صحيح أو لم تستوف المعايير الحكومية المطلوبة. وعلاوة على ذلك، لا تستطيع الأسر الأكثر فقرا التي تسوق لها مثل هذه المدارس في كثير من الأحيان تحمل الرسوم في الأوقات الصعبة ماديا، مما يؤدي إلى انقطاع في تعليم الأطفال، لاسيما أولئك الذين في مدارس تسدد فيها الالتزامات أولا بأول مثل تلك التي تديرها أوميغا في غانا. وهذا يضر بشكل خطير بتعليم الأطفال.

إن إدخال وزيادة مشاركة القطاع الخاص - وخاصة المشاركة في الربح - في التعليم له بالتأكيد تأثير على الحق في التعليم، حيث أن الدولة هي الجهة الرئيسية المكلفة بالمسئولية. ومن خلال تمكين زيادة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص أو دعوة مثل هذه الأعمال التجارية التعليمية ليصبحوا من مقدمي الخدمات فإن دور الدولة ينتقل من أنها أحد الموفرين الأساسيين للتعليم إلى إحدى هيئات الرقابة. وهذا يؤدي إلى تآكل نظم التعليم العام، والاعتماد المفرط على البنية التحتية الخاصة، مما يجعل توفير التعليم على المدى الطويل أقل استدامة.

## ما هي المخاوف بشأن المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة؟

جديّة بشأن أداء العديد من المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة (LFPS) وبشأن نموها الواسع والسريع (وخاصة السلاسل الكبيرة من المدارس الهادفة إلى الربح المدعومة من قبل جهات فاعلة خارجية قوية) ومقترحات لاحتضانها كجزء من تحقيق التعليم للجميع. وهذا قد يقوض فرص الوصول والإنصاف والإدماج والجودة والتعليم كسلعة عامة. وهذا أيضا يهدد تحقيق الحق في التعليم بدلا من إحراز تقدم في هذا المجال.

• **الفشل في الوصول:** أظهرت الدراسات المتكررة أن «المدارس ذات الرسوم المنخفضة» ليست في متناول أفقر الناس. ولا تعتبر الرسوم المفروضة منخفضة بالمقارنة مع مستويات الحد الأدنى للأجور أو متوسط الدخل في معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ولاسيما بالنسبة للأسر التي لديها أكثر من طفل واحد. وعلاوة على ذلك، لا تشكل الرسوم الدراسية إلا جزءا واحدا من مجموع التكاليف الشخصية التي تشمل أيضا الكتب والزي المدرسي والمواصلات ورسوم الاختبار وما إلى ذلك.

• **الفشل في الإنصاف:** لا تشكل هذه التكاليف عائقا أمام الأطفال الأشد فقرا فحسب. فعندما تحتاج الأسر إلى إيجاد موارد كبيرة لإرسال أطفالها إلى المدرسة، فإن الفتيات والأطفال الأصغر سنا والأشخاص ذوي الإعاقة غالبا ما يفقدون الفرصة. ويعني تركيز هذه المدارس في المستوطنات الحضرية غير الرسمية أنها ليست حلا قابلا للتطبيق بالنسبة للأطفال في المناطق الريفية - وتشير بعض البحوث إلى أن هذه المدارس لا يمكن تطبيقها لأنها تعتمد على البنية التحتية الحضرية. وعلاوة على ذلك، يحدث التمييز أيضا من خلال اختيار ضمني أو صريح للطلاب. ويعتمد الكثيرون على درجات الاختبار لجذب «الزبائن»، وقد كشفت الأبحاث عن التمييز ضد الأطفال الذين قد تؤثر ظروفهم على أدائهم في الاختبارات.

يستند هذا الموجز إلى تقرير الحملة العالمية للتعليم حول الربح الخاص، الخسارة العامة: لماذا الدفع نحو مدارس خاصة ذات رسوم منخفضة يلقي بجودة التعليم خارج المسار (2016).

وقد كتب ذلك التقرير جو ووكر وحررته شهرزاد عبد الإله نيابة عن الحملة العالمية للتعليم.